الفقر و أثره في توجه بعض الأفراد نحو السلوك الانحرافي

د/ طعبة سعاد
قسم العلوم الاجتماعية
جامعة الجلفة

الملخص:

تعتبر ظاهرة الفقر من الظواهر الاجتماعية المعقدة التي تتسبب بعدد من العوامل وتتفاعل معها، وهي ظاهرة منتشرة في أنحاء المجتمع، ولا تقتصر على جزء جغرافي منه، فهي في الحضر كما هي في الريف، فالظروف الاقتصادية و الاجتماعية شغلت اهتمام الكثير من العلماء ونسبوا إليها كثيرا من الأمراض والعلل الاجتماعية ، فالعوامل الاقتصادية وعدم المساواة الاجتماعية لها أثر في تشكيل العوامل الأساسية للانحراف والجريمة .

كلمات مفتاحية: الفقر، توجه الأفراد، السلوك الانحرافي

Summary:

The phenomenon of poverty is one of the complex social phenomena that causes a number of factors and interact with them, it's a widespread phenomenon throughout the community, and it's not limited to a geographical part of it, they are in urban areas as it is in the countryside, the economic and social conditions are preoccupied the attention of many scientists and attributed to many diseases and social ills, economic factors and social inequality have an impact in the formation of the fundamental factors for the deviation and crime

تقديم:

تعتبر ظاهرة الفقر واحدة من أهم المعضلات التي واجهتها المجتمعات في مر العصور ، ففي القديم ارتبطت ظاهرة الفقر بفقدان الموارد أو بالحروب التي تؤدي إلى الاستعباد و القهر. أما النظريات الاجتماعية فإنها عندما درست ظاهرة الفقر لم تفصلها عن الوجه الأخر إلا و هو العملة،

أي وجود أفراد أغنياء أو أمم غنية تجد من مصلحتها الدائمة إبقاء الأمم الأخرى في حالة فقر مستمر، ففي تراثنا الإسلامي نجد المقولة الشهيرة لعلي بن أبي طالب (كرم الله وجهه) "لو كان الفقر رجلا لقتلته"، و في التراث الفلسفي نجد مقالة أرسطو "الفقر هو مولد الثورات و الجريمة "، فالعديد من الثورات الاجتماعية و السياسية الكبرى في التاريخ الإنساني كان الفقر سببها الرئيسي أو أحد أسبابها المهمة ، و معظم الجرائم التي ترتكب كان سببها الرئيسي عامل الفقر الذي يؤدي ببعض الأفراد إلى ارتكاب الجريمة، فما هو تعريف الفقر، وما علاقته بالسلوكات الانحرافية التي يتجه نحوها الأفراد؟

أولا: تعريف الفقر

الفقر لغة: الفقر في اللغة هو ضد الغنى، وأصل الفقر هو المكسور الفقار أي خرزات الظهر: وهي عظام منتظمة في النخاع، ويقال: أصابته فاقرة: أي داهية تكسر الفقار، وقد عرف العلماء الفقر بأنه: فقد ما يحتاج إليه الإنسان **(ابن المنظور، 1977، ص 237)**

الفقر من وجهة النظر الاجتماعية: جاء في قاموس علم الاجتماع بأن الفقر: مستوى معيشي منخفض لا يفي بالاحتياجات الصحية والمعنوية المتصلة بالاحترام الذاتي لفرد أو مجموعة من أفراد، وينظر إلى هذا المفهوم نسبيا نظرا لارتباطه بالمستوى المعيشي العام للمجتمع، وبتوزيع الثروة، ونسق المكانة والتوقعات الاجتماعية **(غيث محمد عاطف، 1995،ص 241.242)**

في حين يرى (مارك فريد): "أن الفقر باعتباره حالة واقعية وليست وحدة تصورية، يمثل مجموعة من المشكلات غير المترابطة مثل تفشي البطالة، والبطالة المقنعة، واللامساواة في الرفاهية، والهجرة، وتفاوت الخدمات في البيئة الحضرية، وتدهور البيئة الريفية، أي أن الفقر يعد واقعا اجتماعيا يتطلب التفسير، بينما ذهب بعض الباحثين الى أن الفقراء هم الذين صنفهم المجتمع في عداد الفقراء، والذين صدرت من المجتمع ردود فعل معينة تجاههم، أي أن ظاهرة الفقر تمثل حالة يعترف بها المجتمع كحالة واقعية بها وضع معين، وأنه أحد ملامح البيئة الاجتماعية.**(ليلة علي، 2002، ص129)**

ومن وجهة نظر سوسيولوجية يعرف الفقراء بأنهم من يحصلون من المجتمع على مساعدة اجتماعية، فالفقر يجب أن ينظر إليه على أنه: "حالة يعجز فيها الإنسان بسبب مجموعة من العوامل الموضوعية والذاتية عن تلبية حاجاته المادية والمعنوية في ظل نظام اجتماعي وثقافي محدد" ومهما

يكن، فإن كل المحاولات التعريفية بالرغم من تنوعها وتعددها يمكن تقسيمها وفقا لمجموعتين تستند الأولى في تعريفها للفقر على محددات كمية، في حين تركز الثانية على محددات كيفية، إذ أن هناك من ينظر إلى هذه الظاهرة –الفقر– في ضوء عيش الكفاف كالدخل والحاجات المطلوبة اجتماعيا، أو الحرمان النسبي كالنقص في بعض الموارد الضرورية للعيش مثل الغذاء وظروف المعيشة وأسباب الراحة المتعارف عليها، وفي هذا الصدد يفرق (عبد الله محمد قسم السيد) بين مفهومين للفقر يرتبط المفهوم الأول بحياة الكفاف وذلك بتوفر مستوى من الدخل الضروري لشراء احتياجات الأسرة من الطعام الكافي لإشباع كل أفرادها، وتلبية الاحتياجات الضرورية من مسكن وملبس وماء في حدها الأدنى، أما المفهوم الثاني، فيربط الفقر بالحرمان النسبي، بحيث لا ينحصر في عدم وجود الطعام والملبس والمسكن، والتمتع بالصحة، وإنما يشمل عدم المشاركة الاجتماعية في الحياة اليومية بسبب انخفاض الدخل .(**السيد عبد الله محمد، 1994، ص23.24)**

ويعرف الفقر عموما من حيث العوامل التي أثرت فيه، ومن حيث حدته، وكذا خلفيات ومخلفاته في آن واحد لذا فإن الفقر الذي تعيشه المجتمعات ليس بظاهرة متشابهة بل هو في حد ذاته ظاهرة نسبية فمثلا الفقر في البلدان الأوروبية يختلف عن الفقر بالجزائر كونه لا يتوقف فقط على الظروف المادية بل يتعداه إلى الظروف الاجتماعية والثقافية التي تعيشها الشعوب "فالفقر ليس عبارة عن ظرف فقط ولكنه عبارة عن سيرورة متعددة الأبعاد الجد معقدة"(**Khan Mohamed Hasan ,2000,p26)**

وعلى ضوء التعريفات السابقة الذكر فهناك تحليلات كمية (إحصاءات منشورة، مسوح بالعينة وأخرى كيفية للفقر ترسم صورة الفقر كتجربة معاشة من خلال عينات صغيرة أو دراسات حالة)، وقد وضع تقرير التنمية البشرية الصادر سنة 1998 دليلا للأبعاد التي يمكن قياسها للتعرف على حالة الفقر في مجتمع معين، وأهم هذه الأبعاد هي:

1- الحرمان من البقاء على قيد الحياة، مقاسا بالنسبة المئوية للسكان الذين يرجح أن يموتوا قبل سن الستين.

2- الحرمان من المعرفة مقاسا بالنسبة المئوية للسكان الأميين الذين يفتقرون الى القدرة على القراءة والكتابة بدرجة تكفي لتلبية أبسط مطالب المجتمع الحديث.

3- الحرمان من إشباع الحاجات الاقتصادية مقاسا بنسبة سكان الذين يقل دخلهم الشخصي الذي يمكنهم التصرف فيه عن 50% من الدخل الوسيط، مما يتركهم عاجزين هن تحقيق مستوى المعيشة اللازم لتجنب الشدائد والمشاركة في حياة المجتمع.

4- الاستبعاد الاجتماعي، مقاسا بأحد أهم جوانبه وهو النسبة المئوية للعاطلين عن العمل لمدة طويلة. **(تقرير التنمية البشرية،ص27)**

فالفقير وفق هذه الرؤية هو ذلك الذي تعوزهم ظروفهم المادية عن توفير الصحة والغذاء الملائم، ويحرم من تلقي الحد الأدنى للمعرفة، بفعل ضعف الدخل أو انعدامه.

الفقر من وجهة نظر الاقتصاديين:

لكل فرد من أفراد المجتمع حاجاته، ورغباته وأهدافه التي يصبوا إلى تحقيقها، وتختلف هذه الرغبات والأهداف من فرد إلى آخر من حيث النوع والعدد وترتيبها التفاضلي، ولكل رغبة من هذه الرغبات عدد من الوسائل والأساليب لإشباعها، ويختلف الترتيب التفاضلي لهذه الوسائل والأساليب من فرد لآخر، فالفرد يحرص على أن يبقى على قيد الحياة ويضع هذا الهدف في قمة السلّم التفاضلي لأهدافه، ولكي يحقق هذا الهدف فهو بحاجة إلى الأمان والغذاء والكساء والدواء.. الخ.

لذلك ولتحقيق هذه الأهداف يضطلع الاقتصاد إلى لعب دور أساسي يتمثل في:

- إشباع الحاجات العامة بكافة أنواعها
- توجيه موارد المجتمع الاقتصادية نحو استخداماتها المثلى.
- إعادة توزيع الدخول والثروات بما يحقق العدالة الاجتماعية.
- تحقيق الاستقرار الاقتصادي سواء كان ناتجا عن عوامل محلية أو خارجية.
- تحقيق المعدلات المثلى للتنمية الاقتصادية. **(دراز حامد عبدالعزيز،1995،ص35)**

ثانيا: الفقر وتوجه بعض الأفراد نحو السلوك الانحرافي من وجهة نظر علم الاجتماع

للتطرق إلى العلاقة بين الفقر و السلوك الانحرافي المتمثل في الشعوذة يجب التعريف بهذا المفهوم الذي أصبح من المفاهيم الغامضة و النسبية التي تطرق إليها العديد من العلماء و الباحثين

تعريف السلوك الانحرافي: يحدد ماكسويل Maxwell إلى القول بان السلوك الانحرافي عمل نسبي لا يقبل التعريف المطلق حيث أن نسبيته تمنع أو تعيق إيجاد تعريف محدد و ثابت له. وهو السلوك الذي يتعارض أو يتصارع مع المستويات أو المعايير المقبولة ثقافيا و اجتماعيا داخل نسق أو

جماعة اجتماعية، و لذلك فان فكرة الانحراف شانها شان السواء ترتبط ارتباطا وثيقا بالسياق الثقافي للجماعة، لذلك تختلف أهمية الانحراف باختلاف المعايير الاجتماعية للجماعة ، فالجماعة تعتبر السلوك منحرفا ،إذا لم يتسق مع المعايير الاجتماعية السائدة فيها ، فالسلوك المنحرف هو سلوك يخالف التوقعات النظامية التي يعتبرها النسق الاجتماعي عامة و مقبولة شرعيا. ويعرفه د،غريب بأنه السلوك الذي لا يمتثل للتوقعات الاجتماعية و عندما يصف عالم الاجتماع نوعا من السلوك على أنه انحرافي، فهو لا يدين هذا السلوك أو يرى انه سيء أو مؤذ، وهو في ذلك يخالف التصور الشائع و يمكن أن يكون الانحراف من وجهة نظر معينة ،أكثر نماذج السلوك دفاعية من الناحية الأخلاقية فقد يكون انحراف شخص معين بمثابة انتهاك لتوقعات اجتماعية تعتبر في الواقع غير عادلة و غير ملائمة ،و في هذا الصدد يشير بعض علماء الاجتماع إلى أن مهمة عالم الاجتماع لا تكمن في استحسان السلوك الإنساني أو إدانته، وإنما في تفهم الأساس الذي من خلاله يستهجن الناس سلوك بعضهم البعض، وأسباب هذا النوع من السلوك ونتائجه.**(غريب محمد السيد،واخرون،2006، ص65)** فهو السلوك الذي يتعارض أو يتصارع مع المستويات والمعايير المقبولة ثقافيا واجتماعيا داخل نسق أو جماعة اجتماعية ولذلك فإن فكرة الانحراف شأنها شأن السواء ترتبط ارتباطا وثيقا بالسياق الثقافي للجماعة، لذلك تختلف أهمية الانحراف باختلاف المعايير الاجتماعية للجماعة ، فالجماعة تعتبر السلوك منحرفا إذا لم يتسق مع المعايير الاجتماعية السائدة فيها، فالسلوك المنحرف هو سلوك يخالف التوقعات النظامية التي يعتبرها النسق الاجتماعي عامة ومقبولة شرعيا .

لقد ربط المفكرون بين الفقر والسلوك الانحرافي منذ زمن بعيد فقد قال أفلاطون بهذه العلاقة حين أوضح "أن حب الثروة والجشع المادي هو السبب الأول للسلوك الإجرامي".

وعليه اقترح علماء الاجتماعي في القرنين التاسع عشر والعشرين بأنه كانت هناك علاقة سببية مباشرة بين الفقر والتبعية الناتجة عن العيش الحضري من جهة، وبين الجريمة و الانحراف من جهة أخرى (مايهو Mayhew 1962، شوفالي Chevalier 1973، مونكونان Monkonnen 1975) ، فهناك أبحاث كثيرة في الو.م.أ وأوروبا حول الظروف الاقتصادية بصفة عامة والفقر (بمعنى الضغط المباشر للحاجة) بصفة خاصة فالرواد الأوائل من علماء الإجرام مثل كيتليت Quetlet 19862 في فرنسا، قاري Gurry 1833 فرنسا وبلجيكا، ماهيو Mayhew 1862، بوث Both 1892 وبارت Burt 1925 في بريطانيا وآخرون اقترحوا بوجود علاقة بين الفقر والجريمة،

بالإضافة الى ذلك فإن وليام بونجر William Bonger 1916 وهو عالم اقتصادي هولندي، رد تقريبا كل شكل من أشكال السلوك الانحرافي إلى الفقر.**(مانع علي، 1996،ص104)**

فالفقر وعلاقة بالجريمة والانحراف في المجتمعات النامية يجب أن لا يفصل عن آثار التغير الاجتماعي والتمدن، حيث أنه تحت تأثير التمدن ازداد شعور كثير من الناس في العالم الثالث بالفقر النسبي، إن التنمية الاقتصادية في هذه البلدان كثيرا ما توصف بثورة ارتفاع الطموحات مثل الحصول على تلفزة، ثلاجة، راديو، ملابس، سيارات، وأشياء استهلاكية أخرى وفشل تحقيق هذه الطموحات وخاصة وسط الشباب يخلق توترا وارتفاعا في الجريمة والانحراف، وقد أشار توبي Toby 1967 "إلى أن الناس يسرقون لا لأنهم يموتون جوعا، ولكن لأنهم حسودون وهم أكثر قابلية للحسد من ملكية الآخرين في بلدان ذات المستوى المعيشي المرتفع وهذه الثورة في ارتفاع الطموحات هي السبب تأثر في نفس الوقت لكسب السيارات، التلفزة، الراديو، ... وليس فقط في الولايات المتحدة الأمريكية أو أوربا بل في إفريقيا، آسيا، وأمريكا الجنوبية".

كما اقترح ميرتون Merton 1957 بأن كل أشكال السلوك الانحرافي تنتج عن تفاوت الفرص في تحقيق الأهداف بالسبل القانونية في المجتمع، وطبقا لهذه النظرية فإن المجتمعات العصرية تؤكد على النجاح المادي عن طريق التعلم، لكنها توفر وسائل محدودة لكل واحد لتحقيق تلك الأهداف شرعيا، وعليه فإن المجموعات الاجتماعية والاقتصادية الدنيا تلجأ إلى الطريق غير القانونية، لأن فرص التحصيل على المواد الاستهلاكية محدودة، وقد أشار ميرتون إلى أن الفروق بين طموحات فئة الشباب الفقير وبين ما هو متوفر لهم في الواقع هي مصدر انحرافهم.(**Merton robert,1964,p213.215**

وقد تحاول بعض الجماعات التقليل من حدة الاعتداء على المعيار أو تلمس المعاذير، وقد يؤدي عدم وضوح المعيار إلى بلبلة الأفكار والاتجاهات وخاصة عندما يعني المعيار بالنسبة لفردين أو أكثر شيئا مختلفا، وقد تحدث الاعتداءات على المعايير بصورة سرية فيظل المعتدون بمنأى عن العقاب الاجتماعي أو القانوني. وقد تبقى الاعتداءات على المعايير إذا شملت أشخاصا لا يتعاونون مع أجهزة الضبط الاجتماعي في كشف المعتدين ونوع اعتدائهم.

وكذلك فإن الأمراض الاجتماعية، وعلى رأسها الفقر وما يرتبط به من السكن غير الملائم في المناطق المختلفة والحياة اليومية والمستوى المعيشي الاقتصادي الخاص بالأفراد ونقص الوسائل

الترويحية، ونقص التعليم والفساد والانحلال الأسري والتحضر وبيئة العمل وكذلك وسط المؤسسة العقابية ومجتمع المقهى والأصدقاء، ترتبط جميعها بمعدلات الجريمة والانحراف.

ويؤكد ذلك ميرتون (Merton) فيرى أن السلوك الجانح في غالبيته لا ينشأ نتيجة دوافع وبواعث فردية للخروج عن قواعد الضبط ، ولكنها على العكس تشكل جنوحا اجتماعيا هو حصيلة تعاون كل من النظام الاجتماعي وثقافة المجتمع. ويرى رجس أن عوامل الفقر وعوامل التغيير السكاني والظروف السكنية، والاضطرابات العقلية ترتبط جميعها ارتباطا كبيرا بالجريمة، والانحراف، كما أنها ترتبط فيما بيها ارتباطا كبيرا ويوحي ذلك بأن هذه العوامل كلها ما هي إلا مظاهر لعامل أساسي واحد هو التفكك الاجتماعي أو قصور جهد المجتمع المحلي في مواجهة المشكلات .

واعتبر عالم الاجتماع الأمريكي ثورستين سيللن Thorton sellim أن التفكك الاجتماعي يلعب دورا هاما في نمو ظاهرة الإجرام فقد يكون الفرد عضوا في عدة جماعات كجماعة الأسرة ويمثل معاييرها السلوكية، وقد ينمي في نفس الوقت الى جماعة أوقات الفراغ واللهو والعمل، وأخرى للدين ولكل هذه الجماعات معاييرها السلوكية وقد تلتئم مع معايير الأسرة وقد لا تلتئم معها. ويضيف سيللن أن التكامل الاجتماعي وما يرتبط به من تناسق أو انسجام هو الذي يصنع الضمير العام أو الشعور بالتكامل الاجتماعي الذي يعد أقوى حاجز ضد الجريمة فإن التفكك وضعف التناسق في المجتمع يؤدي بالتالي إلى ازدياد نسبة الإجرام وينبغي اعتباره السبب الحقيقي وراء الظاهرة الإجرامية في المجتمعات المتقدمة.**(Raymond gassin,1998,p428)**

ولا شك أن عوامل الحياة في كل مجتمع لها طابعها الخاص وذلك كمجتمع الحضر، ومجتمع الريف ومجتمع الصناعة، ومجتمع التجارة، ومجتمع الحرب، ومجتمع السلم، ومجتمع الجنوب، ومجتمع الشمال، وهناك ظواهر إجرامية عامة، ترتبط بهذه العوامل وتتأثر بها كما وكيفا.

ويرى بعض العلماء أن بعض الجماعات الانحرافية تكون من القوة بحيث تضع لنفسها ثقافة خاصة تزين الانحرافات وتخلق قانونا، فقد ذهب وركلس Reckless الى أن تباين معدلات الجريمة والطبقات داخل المجتمع الواحد إنما يوعد الى وجود ثقافات تميل الى تأييد السلوك الإجرامي، كما أن الأسرة تلعب دورا أساسيا وهاما في حياة الفرد لأنها هي مصدر التكوين الأساسي له، فهي أيضا من أهم العوامل المسببة للانحراف والجريمة وهي العامل المشترك الذي يقف عنده كل باحث في أسباب الجريمة.

ففقر الأسرة وانخفاض مستواها الاقتصادي وازدحام المسكن وزيادة الكثافة وانعدام وسائل الراحة والترويح وانخفاض مستوى المأكل والملبس والمأوى والتعليم والصحة يولد لدى الحدث الشعور بالدونية والنقص مما يهيئه للانحراف والجريمة.**(رشوان عبد الحميد، 1998،ص145)**

ويدفع الانهيار الخلقي والمستوى الخلقي المتدني للأسرة الأبناء إلى الانحراف ويقصد بالانهيار الخلقي انعدام القيم الروحية وفقدان المثل العليا واختلال المعايير الاجتماعية داخل جدران المنزل ، مثل هذه الأسرة تكون الحياة فيها مجردة من معاني الشرف والفضيلة أو السلوك الطيب، ويصبح فيها الانحراف والاعوجاج وسوء الخلق أمرا عاديا لا يرى فيه أفراد الأسرة غضاضة ولا يحّسون فيه معنى الفضيلة، وأهم عوامل الانهيار الخلقي داخل الأسرة هو انحراف الوالدين أو كلاهما، أو انحراف أكبر الأبناء أو أكبر البنات، فالأب المنحرف يمكن أن يمارس تأثيرا إجراميا من خلال اقتداء الابن به، والأم المنحرفة تدفع غالبا بناتها إلى هذا الطريق، أو على الأقل تشجعهن على الاندفاع فيه، أو لا تصدهن عن ارتياده وذلك من خلال حل مشاكلها بالتوجه إلى الانحراف السلوكي وهذا السلوك متمثل في التوجه نحو المشعوذ.

ثالثا: الاتجاهات النظرية المفسرة لـــلعلاقة بين الفقر و السلوك الانحرافي

يمكن أن نصنف من خلال الأبحاث و الدراسات ثلاثة اتجاهات نظرية أساسية تفسر العلاقة بين الفقر و السلوك الانحرافي ، و يعير كل واحد منها أهمية قصوى لعامل يعتبر المسبب الأصلي للانحراف :

الاتجاه الاقتصادي: تعتبر الأبحاث المندرجة ضمن هذا الاتجاه أن العلاقة بين الفقر و الانحراف هي علاقة سببية مباشرة إذ أن واقع الفقر الذي يعيشه الفرد يدفعه إلى البحث عن تلبية حاجاته الأساسية بصفة غير قانونية و يكون سلوكه آنذاك انحرافيا **(زغلول عبد القادر، 1986،ص62)**

فالنظام الاقتصادي و ما ينطوي عليه من عوامل مادية و ملابسات اجتماعية تعتبر مسؤولة بصورة مباشرة عن معدلات الجريمة في المجتمع، فالانحراف بشتى أنواعه هي ظواهر ترجع إلى بطالة أولياء الأمور و فقرهم الاقتصادي وعدم توفر خدمات الرعاية الاجتماعية التي تنقذهم من فاقة العوز و الحاجة المادية، إذن الفقر و الحاجة الاقتصادية و الحرمان المادي تعد في مقدمة الأسباب التي تدفع الأفراد إلى ارتكاب الجرائم ضد المجتمع . فالفرد الذي لا يجد سبيلا للعيش قد يضطر إلى السرقة،

القتل، التزوير، و النصب و الاحتيال، لكي يسد حاجاته الأساسية و حاجات عائلته، ومن يتحمل مسؤولياتهم.

إن الظروف الاقتصادية السيئة التي تعيشها العائلة لن تمكنها من إشباع حاجاتها الأساسية من سكن و لباس و غذاء و تجبرها على السكن في أماكن غير لائقة، وفي أحياء قصديرية تنتشر فيها آفات اجتماعية كالإدمان و الانحراف و الجنوح و الإجرام و لابد تنعكس على الأبناء حيث يترك الأبناء الدراسة و ينتشر التسرب المدرسي و الاتجاه نحو الأعمال الهامشية ومن ثم الانحراف، و إلى جانب العوامل السابقة الذكر، يأتي عامل البطالة الذي يعتبر من أهم العوامل الاقتصادية و الاجتماعية الدافعة إلى الانحراف و الجنوح لدى الأفراد.

فالبطالة بدورها تؤدي إلى تعطيل الطاقات البشرية و شلها و استنزاف موارد المجتمع و قتل معنويات الأفراد العاطلين و تحطيم عوائلهم عن طريق وقوعهم في فاقة الفقر و العوز المادي و عدم قدرتهم على سد حاجاتهم الأساسية و العيش تحت ظروف صعبة و قاهرة، ومثل هذه الظروف تقود الأفراد إلى ارتكاب أنواع الجرائم كالسرقة والتزوير و النصب و الاحتيال، هذه الجرائم التي قد تسد رمقهم و تنفس عن حدة الضغط التي يتعرضون لها نتيجة فقرهم و بؤسهم، غير أنها تجلب للمجتمع شتى أنواع المتاعب و تسبب له الاضطراب و التخلف.

(إحسان محمد حسن، 2008، ص 90.91)

الاتجاه الاجتماعي: يرى بعض الاجتماعيون أن العلاقة بين الفقر كحالة اقتصادية و الجريمة ليست علاقة آلية و دائما هي علاقة غير مباشرة، فالفقر يؤثر بداية من المؤسسات التنشيئية و خاصة العائلة التي تؤثر بدورها على نفسية الحدث و يكون نتيجة ذلك مهددا بالانحراف.

(زغلول عبد القادر، مرجع سابق،ص63)

كما أن فقر العائلة و صخب البيئة الاجتماعية التي تعيش فيها و لجوء الأطفال إلى العمل المبكر و تعددية عوامل الانحراف و الشذوذ التي تخيم على بيئة العائلة الفقيرة، تدفع الناشئة و الصغار إلى الركون للسلوك المنحرف الذي يجسد حقيقة الأوضاع المزرية التي يعيشونها .

فالعوامل الاقتصادية تلعب دورها الفاعل في التنشئة الاجتماعية الايجابية التي يتلقاها الصغار والشباب من عوائلهم و مدارسهم ومجتمعاتهم المحلية ووسائل الإعلام التي يتعرضون لها في حياتهم اليومية، فالعائلة التي تتمتع بإمكانيات اقتصادية جيدة هي العائلة التي تستطيع تربية أبنائها تربية

قويمة و هادفة لها أهميتها في صقل سلوكهم و بناء شخصياتهم و تقوية علاقاتهم بالمجتمع الذي يعيشون فيه و يتعاملون معه. إن هذا الاتجاه يعمل على إبراز دور مؤسسات التنشئة و أهميتها في إيجاد الظروف الدافعة إلى الجريمة، معتبرا بذلك العامل الاجتماعي محددا رئيسيا للسلوك الانحرافي.

الاتجاه النفسي: يرى أصحاب هذا الاتجاه أن الشعور بالحرمان هو العامل المتسبب في اختلال توازن الشخصية و الذي قد يؤدي إلى السلوك الإجرامي، كما يرون أن السلوك الظاهري هو وليد عوامل نفسية متشبعة منها ما هو شعوري و منها ما هو لا شعوري، و هذا الأخير يتحكم في الإنسان و يوجهه أكثر مما يتحكم الإنسان فيه، ومما لا شك فيه أن فرويد في دراسته حول الطوطم والتابو (Totem and taboo) الذي نشر عام1912 لأول مرة، حيث قارن في هذا الكتاب بين الميكانيزمات العصابية كما تظهر بالتحليل النفسي، وبين بعض النظم الاجتماعية القبلية، و بخاصة ما تعلق منها بالمحرمات و الطوطمية، والشعوذة، و بمقتضى هذه النظرة الفرويدية يكون السحر بمثابة مرض نفسي يصيب بعض الأشخاص، أو بعض المجتمعات، وانه بمثابة ردة إلى الفكر البدائي، أو هو ردة إلى مرحلة طفليه، فيكون بذلك عرضا نكوصيا. **(زغلول عبد القادر، مرجع سابق، ص64)**

ويؤكد هذا الاتجاه على اعتبار العامل النفسي محددا أساسيا في السلوك الانحرافي المتمثل في الشعوذة ، سواء كان من طرف الممارسين أو المترددين .

وخلاصة القول أن كل واحد من هذه الاتجاهات العلمية يبرز عاملا معينا و يعتبره مفسرا للظاهرة الإجرامية و العلاقة بين الفقر و السلوك الانحرافي و ظاهرة الاجرام، في حين أن الواقع يحتم الأخذ بعين الاعتبار مختلف العوامل التي تكشف عنها هذه الاتجاهات و استخدامها لفهم السلوك الانحرافي.

الخاتمة:

من خلال التطرق إلى ظاهرة الفقر ومعرفة جوانبها وعلاقتها بالسلوك الانحرافي نستنتج أن ظاهرة الفقر تعتبر من المفاهيم النسبية التي تختلف تعاريفها ومضامينها العملية باختلاف المجتمع والمرحلة التاريخية والتنموية التي يمر بها ، والعديد من القيم الاجتماعية الأخرى، فإن النظر لأبعاد المشكلة وطبيعتها ومسبباتها يعتمد ليس على الفلسفة الفكرية التي يحملها الباحث وحده، وإنما الأخذ بعين الاعتبار ظاهرة الفقر وما يترتب عنها من نتائج سلبية وخلل اجتماعي (انحراف، لامعيارية) في

السلوكات، كما يقول دوركايم Durkheim في هذا الصدد "..... بالنسبة للمجتمعات مثلها مثل الأفراد، فالصحة طيبة، ومحمودة، عكس المرض فهو الشيء السيئ والذي يجب تفاديه" .

قائمة المراجع:

1- ابن منظور أبو الفضل جمال الدين، **لسان العرب**، ج1، دار الفكر، بيروت، 1977، حرف أ و ب.

2- غيث محمد عاطف ، **قاموس علم الاجتماع**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1995.

3- ليلة علي، **دور المنظمات الأهلية في مكافحة الفقر**، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، القاهرة، 2002.

4- السيد عبد الله محمد قسم ، **التنمية في الوطن العربي**، دار الكتاب الحديث، ليبيا، 1994.

5- Khan Mohamed Hasan, **La pauvreté rurale dans les pays en développement**, **en finances et développement**, N° 4, décembre 2000.

6- تقرير التنمية البشرية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

7- دراز حامد عبد العزيز ، **مبادئ الاقتصاد العام**، جامعة بيروت، لبنان، 1995.

8- غريب محمد السيد، محمد جابر سامية، **علم الاجتماع السلوك الانحرافي**، **دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2006**

9- مانع علي ، **جنوح الأحداث والتغيير الاجتماعي في الجزائر المعاصرة: دراسة في عمل الإجرام المقارن**، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 1996.

10- Merton Robert , Anomie, **anomia end social interaction, Anomie and deviant Behavior**, free press, New York, 1964.

11- Raymond Gassin, **Criminologie**, 4eme ed, edition DALLOZ, Paris, 1998.

12- رشوان عبد الحميد،**دراسة في علم الاجتماع الجنائي**، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، 1995.

13- زغلول عبد القادر ، **الفقر و الجريمة**، جامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض، 1986.

14- إحسان محمد حسن، **علم الاجتماع الجريمة**، ط1، دار وائل للطبع و النشر، الأردن،2008.